لطاير والعلم نحو جهم وحضم لرجل وشمر لفرس ولاعجمي نحو بقم و
استبرق فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان
النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص به باق
والمراد بالفعل بالوزن الغالب ما كان الفعل به اولى اما لكثرته فيه كاثمد
واصبع وابلم فان اوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي واما
لان اوله زيادة تدل على معنى [في الفعل ولا تدل على معنى] في الاسم كافكل واكلب فان نظائرها تكون
في الاسماء والافعال لكن الهمزة في افكل واكلب لا تدل على معنى في الفعل ولا تدل
على معنى في الاسم وما هي فيه دالة على معنى اصل لما لم يدل فيه على معنى
واشترط في وزن الفعل كونه لازما فلا اثر لامرء لو سمي به انصرف لان عينه
تتبع لامه فهو وان لم يخرج بذلك عن وزن الفعل مخالف له في الاستعمال
اذ الفعل لا اتباع فيه فلم يعتبر في امر الموازنة ولم يجر فيه منع الصرف و
اشترط ايضا كون الوزن غير متغير الى مثال هو للاسم لان نحو رد وقيل
لو سمي بهما انصرفا لانهما وان كان اصلهما ردد وقول فقد خرجا بالاعلال
والادغام الى مشابهة برد وعلم فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلي والتغيير
العارض عند سيبويه رحمه الله تعالى كاللازم فلو سميت بضرْب
مخفف من ضرب او بعُفْر مضموم الباء اتباعا انصرف عنده ولم ينصرف
عند المبرد لان التغيير العارض عنده بمنزلة المفقود ولو سميت رجلا
بالبب لم تصرفه لانه لم يخرج بالفك الى وزن ليس للفعل وحكى ابو عثمان
عن ابي الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك ومتى سميت بفعل اوله همزة وصل [قطعتها في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم اوله همزة]
وصل فانك تبقي وصلها بعد التسمية لان المنقول من فعل قد بعد
عن اصله فيلتحق بنظائره من الاسماء ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو
القياس في الاسماء والمنقول من اسم لم يتعد اصله فلم يستحق
الخروج عما هو له ولا يعتبر مع العلمية وزن الفعل حتى يكون خاصا
به او غالبا فيه كما سبق ولذلك لو سميت بضارب امرا من ضارب
صرفته لانه على وزن الاسم به اولى لانه فيه اكثر وكذا لو سميت بنحو ضرب
ودحرج [صرفته] وكان عيسى بن عمر لا يصرف المنقول من فعل متمسكا بقوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفوني

والحجة



والحجة فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها
فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع الصرف والذي يدل على ذلك
اجماع العرب على صرف تغلب اسم رجل مع انه منقول عن تغلب اذا اسرع

وما يصير علما من ذي الف * زيدت لالحاق فليس ينصرف

الف الالحاق على ضربين مقصورة كعلقى وممدودة كعلباء فاما الف
الالحاق الممدودة فلا تمنع من الصرف سواء كان علما لمذكر او غير علم واما
الف الالحاق المقصورة اذا سمي به امتنع من الصرف للعلمية وشبه الفه
بالف التانيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فان علقى على وزن
سكرى وعزهى على وزن ذكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحقه به كحاميم
اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل في الوزن
والامتناع من الالف واللام ويحمدون فيما يراه ابو علي من انه لا ينصرف
للتعريف والعجمة لمجيئه بالزيادة التي لا تكون للاسماء العربية فكانه
اعجمي عومل معاملته

والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد او كثعلا
والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة اشياء احدها
علم المذكر المعدول عن وزن فاعل الى فعل الثاني جمع المؤكد الجمع للمؤنث
وتوابعه والثالث سحر المراد به معين وامس في لغة بني تميم اما علم
المذكر فنحو عمر وزفر وزحل فهذا لا ينصرف لما فيه من العلمية والعدل عن
عامر وزافر وزاحل ولولا ما فيه من العدل لكان مصروفا كادد وطريق
العلم بعدله نحو عمر سماعه غير منصرف خاليا من سائر الموانع فيحكم عليه بالعدل
لئلا يلزم ترتيب الحكم على غير سبب واما جمع فكقولك مررت بالهندات كلهن
جمع فلا ينصرف للتعريف والعدل اما التعريف فلانه مضاف في المعنى
الى ضمير المؤكد وقد استغني بنية الاضافة فيه عن ظهورها وصار جمع كالعلم
في كونه معرفة بغير قرينة لفظية واثر تعريفه في منع الصرف كاثر العلمية
واما العدل فلانه معدول عن صيغته الاصلية وهي جمعاوات لان جمعاء
مؤنث اجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه ان

Copyright © King Saud University